

ما وراء المنحدرات: أربع حقائق ستغير نظرتك إلى دمج ذوي الإعاقة

نحن الجيل الذي يبني المنحدرات ويُصدر قوانين الإتاحة. نعتقد أننا نفعل الصواب من أجل الدمج. ولكن، ماذا لو كانت أفضل نوابنا تعزز العزلة ذاتها التي نسعى للقضاء عليها؟ ماذا لو كانت الحواجز الحقيقية ليست مادية، بل متجذرة في تعريفنا للنجاح نفسه؟

إن الدمج الحقيقي يتجاوز الخرسانة وال فولاذ ليلاص جوهر الإنسانية: الخيار، والعلاقات، والانتماء. هذه الفكرة ليست مجرد شعار، بل هي حق أساسي كرسته المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إنها لا تتعلق بتقديم "حلول" لفئة معينة، بل بإجراء ترقية أساسية لنظام التشغيل المجتمعي بأكمله.

في هذه المقالة، سنتعمق في أهم الأفكار المستخلصة من التقرير العالمي الصادر عن "المنظمة الدولية للدمج" (Inclusion International)، لنكشف معاً الأخطاء التي نرتكبها جميعاً في فهم الدمج الحقيقي.

1- الهدف ليس "الاستقلالية"، بل مفهوم إنساني أعمق.

لطالما ساد مفهوم خاطئ حول "العيش باستقلالية"، حيث يُفهم على أنه القدرة على العيش منفرداً دون مساعدة. هذا الفهم لا يخلق ضغطاً غير واقعي على الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل يتجاهل حقيقة أساسية في الطبيعة البشرية: كلنا نعتمد على بعضنا البعض.

الهدف الحقيقي والأسمى هو "الاعتماد المتبادل" (interdependence). وكما يوضح الخبير ستيفن إم. آيدلمان، فإن الهدف ليس العزلة، بل امتلاك الخيارات والقدرة على التحكم في مسار الحياة، وإقامة علاقات هادفة مع الآخرين بدعم منهم. هذا ليس مفهوماً خاصاً بالإعاقة؛ فالمدير التنفيذي الناجح يعتمد على فريقه، والكاتب يعتمد على محرره، والأسر تعتمد على بعضها البعض. إن الاعتماد المتبادل، القائم على علاقات ودعم هادف، هو السمة المميزة للحياة البشرية السليمة، وليس علامة ضعف.

"فلنتوقف عن القول بأن الأشخاص سيعيشون باستقلالية. هذا يخيف العائلات. وهذا يخيفني."

هذا التحول في المنظور يُعد ثورياً. فبدلاً من السعي وراء فكرة مثالية وغير واقعية للعزلة، نبدأ في تقدير قيمة العلاقات وشبكات الدعم التي تجعل الحياة ممكنة وذات معنى للجميع.

2- أكبر نظام لدعم ذوي الإعاقة في العالم... هو نفسه بلا دعم.

من هو أكبر مقدم للرعاية والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في العالم؟ ليست الحكومات ولا المنظمات، بل هي الأسر. فكما يؤكد التقرير، تعتمد الغالبية العظمى الساحقة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في جميع أنحاء العالم على أسرهم في الحصول على الدعم والرعاية مدى الحياة. هذه الأسر هي حجر الزاوية الذي يقوم عليه أي أمل في تحقيق الدمج.

وهنا تكمن المفارقة الصادمة على مستوى السياسات العامة: إننا نؤكد أهم عنصر في الدمج المجتمعي إلى قوة عاملة غير مدفوعة الأجر، وغير مدربة، وغير مدعومة على الإطلاق: الأسرة. إنه نظام مصمم للفشل، يضع العبء على الأفراد ثم يخلق حلولاً قائمة على الأزمات ومنعزلة عندما ينهارون حتماً تحت وطأة الضغط.

"إنه لأمر مخزٍ أن حياة الأم تتوقف بعد ولادة مثل هذا الطفل."

إن هذا الضغط الهائل على الأسر، التي تُترك بلا دعم، هو بالضبط ما يؤدي إلى فشل النظام. وعندما تنهار شبكة الدعم الأساسية هذه، يلجأ المجتمع إلى حله القديم والمعيب: المؤسسة، سواء كانت ذات جدران أم لا.

3. يمكنك أن تكون في المجتمع، ولكن ليس جزءاً منه.

قد نعتقد أن إغلاق المؤسسات الكبيرة ونقل الأشخاص للعيش في منازل داخل الأحياء السكنية هو الحل النهائي. لكن الحقيقة أكثر تعقيداً. فـ "المؤسسة" ليست مجرد مبنى، بل هي ثقافة ووظيفة. إنها أي مكان تسوده العزلة، ويُحرم فيه الفرد من التحكم في أبسط قراراته اليومية، مثل متى يأكل أو بمن يلتقي.

يحذر التقرير من مفهوم خطير يُعرف بـ "الجيل الثاني من إزالة الطابع المؤسسي"، والذي يعني أننا قد ننشئ مؤسسات صغيرة تحت مسمى "منازل جماعية" أو "برامج مجتمعية". قد تكون هذه الأماكن داخل أحيائنا، لكنها تكرر نفس ثقافة العزل والتحكم، حيث يعيش الأفراد مع أشخاص لم يختاروهم، ويتبعون جداول زمنية مفروضة عليهم. وهذا يكشف عن نقطة عمياء حرجية في سياسات إزالة الطابع المؤسسي: لقد احتفلنا بتغيير عناوين سكن الأشخاص ذوي الإعاقة دون تغيير هياكل السلطة التي تحكم حياتهم. الدمج الحقيقي لا يتعلق بالجغرافيا؛ بل بالوكالة والقدرة على الاختيار.

"لا أستطيع تحمل الحياة في هذه المؤسسة، لأنني لا أستطيع الحصول على خصوصيتي."

إن إدراك أن نقل الأشخاص إلى المجتمع ليس كافياً يطرح سؤالاً أعمق: ما هو الهدف النهائي؟ إذا لم يكن مجرد الموقع، فيجب أن يكون القيمة. وهذا يقودنا إلى التحول الأخير والأكثر أهمية في الفهم: الدمج ليس عملاً خيرياً، بل هو فعل من أفعال التحسين الذاتي المجتمعي العميق.

4. الدمج الحقيقي ليس صدقة، بل هو تطوير للمجتمع بأكمله.

أخيراً، يجب أن نتوقف عن النظر إلى الدمج كعمل خيري أو واجب أخلاقي تجاه فئة "محتاجة". هذه النظرة المتعالية تضع الأشخاص ذوي الإعاقة في خانة المتلقي السلبي، وتفشل في رؤية القيمة الهائلة التي يضيفونها.

الفكرة الأساسية التي يطرحها التقرير هي: "مجتمعات دامجة = مجتمعات أقوى". الدمج ليس خدمة نقدمها لهم، بل هو استثمار يعود بالنفع على الجميع. عندما نصمم مجتمعات دامجة، فإننا نبني رأس مال اجتماعي أقوى، ونحسن أنظمة التعليم لجميع الطلاب، ونعزز ثقافة قبول الاختلاف التي تجعل مجتمعاتنا أكثر مرونة وإنسانية.

"يتطلب الأمر المجتمع بأكمله لتحقيق المادة 19."

إن إعادة صياغة هذا المفهوم أمر ضروري. يجب أن ننقل من نموذج الرعاية والصدقة إلى نموذج المنفعة المتبادلة. الدمج ليس تكلفة، بل هو ترقية لنظام تشغيل المجتمع بأكمله.

وختاماً: دعوة للتفكير

لقد استعرضنا أربع حقائق أساسية تغير فهمنا السطحي للدمج: تعلمنا أن الهدف هو "الاعتماد المتبادل" وليس الاستقلالية الوهمية؛ وأن الأسر التي تشكل عماد الدعم هي الأكثر حاجة للدعم؛ وأن العيش في المجتمع لا يعني بالضرورة الانتماء إليه؛ وأن الدمج هو استثمار في قوة المجتمع بأسره وليس عملاً خيرياً. الدمج ليس برنامجاً إضافياً خيرياً؛ إنه الترقية الأساسية التالية لنظام تشغيل مجتمع أقوى وأكثر مرونة وإنسانية.

لقد بنينا المنحدرات ووضعنا السياسات، لكن هل أزلنا الحواجز التي تمنع المشاركة الحقيقية؟ السؤال الآن ليس فقط للحكومات، بل لكل واحد منا: ما هي البنية التحتية غير المرئية—في مكان عملك، في حيّك، في تفاعلاتك اليومية—التي يمكنك البدء في تفكيكها اليوم للانتقال من مجرد الإتاحة إلى الانتماء الحقيقي؟